

شروط وأحكام الحساب الإلكتروني

التعاريف:

الحساب بصورة غير قانونية أو لغايات غير قانونية أو إذا مارس المتعامل أعمال الاحتيايل من خلال هذا الحساب أو كان هناك أي نشاط مشبوه على هذا الحساب أو لأي سبب آخر يرى المصرف أنه يشكل مخالفة للإجراءات والقوانين المعمول بها أو للشروط الحاضرة أو للإجراءات أو التعليمات العامة لدى المصرف ويترتب على المتعامل تعويض المصرف عن جميع الخسائر والأضرار التي قد يتكبدها نتيجة استخدام المتعامل الحساب الإلكتروني بصورة غير صحيحة.

نظراً لأن الحساب الإلكتروني يتم الدخول إليه عبر شبكة الانترنت فإن المصرف غير مسؤول عن أي خسارة أو ضرر تلحق بالمتعامل نتيجة أي فيروس من فيروسات الحاسوب أو أفضنة طروادة أو الديدان أو البرمجيات الضارة أو العمليات المماثلة الناتجة عن استخدام الانترنت أو قنوات الاتصال الأخرى.

يحق للمصرف إقفال اسم المستخدم الخاص بالمتعامل مؤقتاً في حال تم استخدام كلمة المرور لعدة مرات بشكل خاطئ وفق إجراءات وتعليمات المصرف الداخلية، ويحق للمتعامل طلب المساعدة من المصرف لإعادة تعيين اسم المستخدم وكلمة المرور.

إن المصرف غير مسؤول في حال حصول أي عطل خارج عن إرادته أو أي ظرف طارئ أو قوة قاهرة.

تخضع جميع عمليات الحساب الإلكتروني لقوانين وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السارية في الجمهورية العربية السورية.

في حال رغبة المتعامل باستخدام هذا الحساب بالتعامل المصرفية العادية (غير الإلكترونية) فإنه يتوجب عليه الحضور إلى المصرف لتحويله إلى حساب مصرفي عادي.

إن المحاكم السورية هي المختصة بالنظر في كل نزاع قد ينشأ بين المصرف والمتعامل حول هذا الحساب وتكون محاكم دمشق هي المختصة محلياً بالنظر بهذا النزاع وتنفذ أحكامها بما لا يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

يعد إرسال المصرف لرسالة نصية على رقم الجوال المصرح به من قبل المتعامل هو بمثابة تليغ وإعلام للمتعامل.

وفاة المتعامل: في حال وفاة المتعامل يتم تجميد الحساب، ولا تصرف أي مبالغ موجودة بإسمه لدى البنك لورثته أو وكلائهم إلا بطلب رسمي من المحكمة المختصة موجه للبنك، شرط التزام الورثة و/ أو الوكلاء بتقديم المستندات المطلوبة من قبلكم، ولا يكون البنك مسؤولاً إلا من تاريخ إخطاره بالوفاة بكتاب رسمي، ويتحمل ورثة المتعامل كافة المسؤوليات والتبعات القانونية والمالية في حال ظهر أي استخدام للحساب الإلكتروني بعد تاريخ وفاة المتعامل.

يحق للمصرف تعديل هذه الأحكام والشروط من وقت لآخر وفقاً لتقدير المصرف المطبق، مع إخطار المتعامل بإشعار عام يوضع بفروع البنك ويكون المتعامل بعد ذلك ملزماً بتلك التعديلات وإذا لم يتسلم المصرف اعتراض خلال 10 يوماً يعتبر المتعامل موافقاً على التعديلات.

إقرارات المتعامل، يقر المتعامل بما يلي:

- أقر بأنني بكامل أهليتي القانونية وقواي العقلية وبأنني تجاوزت الثامنة عشرة من العمر وبأنني أهل لفتح وإدارة حساب إلكتروني لدى المصرف بمفردي وبأنني لست من أصحاب الحالات الخاصة التي تتطلب إجراءات معينة (الكافيف أو الأمي)

- أقر بوجود مستند الهوية الشخصية أو الإقامة سارية الصلاحية.

- أقر بأنني لا أملك حساباً سابقاً لدى بنك الشام.

- أقر بقبولي فتح حساب إلكتروني عبر الانترنت وبأنني المستفيد الحقيقي من الحساب.

- أقر بأن رقم الجوال المصرح به من قبلي لدى تعبئتي للنموذج الإلكتروني لدى فتح هذا الحساب هو بحوزتي ومستخدم من قبلي.

- أعفي المصرف من التمسك بأحكام السرية المصرفية وأمنحه الإذن المسبق بكشفها والحجج على الحساب حجراً احتياطياً وذلك وفق الأصول المرعية.

- أقر بموافقتي على استقبال التبليغات على رقم الجوال المصرح به من قبلي، وتعد نافذة في حقني، وإعفاء البنك من أي مسؤولية تخص استلامها لهذه الإشعارات سواء لعطل فني شبكة الهاتف المحمول أو لعطل في جهاز الجوال خاصتي أو لأي سبب آخر لا علاقة للمصرف به.

- أقر بصحة ودقة البيانات والمعلومات التي تمت تعبئتها من قبلي وفق النموذج الإلكتروني.

- أقر بأنني غير مدرج على أي من اللوائح السوداء وبأنني لست من الأشخاص المحظور التعامل معهم.

- أقر بأن الأموال المودعة أو المحولة من وإلى حسابي هي أموال مشروعة وبأنني أحمل المسؤولية في حال ظهر عكس ذلك.

- أقر بقبولي للحوالات الصادرة والواردة والإيداعات التي تتم على الحساب

- أقر بأنني ألتزم بتعليمات وقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السارية في الجمهورية العربية السورية وبكل ما قد يصدر لاحقاً.

- أقر بصحة جميع سجلات وقيود المصرف المحاسبية والإلكتروني (الورقية والإلكترونية وغيرها) وتعد دليلاً قاطعاً على ما تتضمنه من بيانات.

- أقر بتحمل كافة المسؤوليات والتبعات عن أي استخدام غير مشروع للحساب الإلكتروني بشكل لا يتفق مع القوانين والأنظمة النافذة، وأتحمل المخاطر الناجمة عن ذلك.

- أقر بتزويد المصرف في أي وقت بأي معلومات أو بيانات يطلبها خاصة بالحساب.

- أقر بأنني اطلعت على الأحكام والشروط المتعلقة بالحساب الإلكتروني وتفهمتها جملة وتفصيلاً ووافقت عليها.

١- المصرف: هو بنك الشام، مصرف إسلامي يعمل بموجب المرسوم التشريعي رقم ١٣٥/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته.

٢- الحساب الإلكتروني: هو حساب يمكن إنشاؤه من خلال الموقع الإلكتروني للمصرف أو مركز خدمة المواطن الإلكتروني أو من خلال المنافذ المعتمدة (مراكز مؤسسة البريد- مراكز شركات الخليوي) أو من خلال تطبيق الموبايل البنكي الخاص بالمصرف، وهو خاص بعمليات الدفع والتحويل الإلكتروني التي يحدد ضوابطها وإجراءاتها وحدودها وقيودها المصرف.

٣- المتعامل: هو أي شخص طبيعي أنشأ حساباً إلكترونياً لدى المصرف.

الشروط والأحكام:

إن مجرد تسجيل المتعامل بياناته على الموقع الإلكتروني لفتح الحساب لا يترتب عليه إتمام إنشاء الحساب طالما لم يتم إنشائه من قبل المصرف بفتح الحساب.

لا يمكن فتح حساب إلكتروني للأشخاص الذين يملكون حساب مصرفياً عادياً لدى المصرف.

يمكن تغذية الحساب الإلكتروني من خلال مراجعة المصرف أو من خلال التحويلات وبعد الحد الأعلى لرصيد الحساب الإلكتروني هو ٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س (فقط خمسة ملايين ليرة سورية لا غير).

إن الحساب الإلكتروني هو حساب جار تحت الطلب تطبيق عليه أحكام القرض الحسن من وجوب الضمان ورد المثل، ولا يشارك في الإستثمار ولا يتحمل المتعامل مخاطره ولا يستحق أي أرباح ويجوز للمصرف استثمار بعض أو كل مبالغ هذا الحساب وتعود الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تلك الإستثمارات إلى المصرف.

يمكن إصدار بطاقة صراف آلي للحساب الإلكتروني.

يجب أن يكون رقم الهاتف الجوال المستخدم لفتح الحساب الإلكتروني عائداً لإحدى شركات الخليوي المرخصة في سورية حصراً.

لا يمكن فتح أكثر من حساب إلكتروني لنفس رقم الهاتف الجوال.

الحساب الإلكتروني هو حساب شخصي وبالتالي لا يجوز إنشاؤه للغير مهما كانت غايات ذلك، ويتحمل المتعامل و/أو من ارتكب هذه المخالفة المسؤولية والتبعات القانونية في حال ظهر أو ثبت للمصرف ذلك.

يلتزم المتعامل بمراجعة المصرف للإعلام عن أي تغيير أو تعديل بمعلوماته الشخصية المصرح بها طالما لا يمكن اتمام هذا الاجراء (التعديل) إلكترونياً

يحدد المصرف العمولات المترتبة لقاء خدمات هذا الحساب في جدول أسعار الخدمات والعمولات، كما يحق له تعديل هذه الأسعار والعمولات في أي وقت دون إبداء الأسباب حيث تكون سارية المفعول بشريطة الإشعار المسبق بما لا يقل عن يومي عمل في موقع المصرف الإلكتروني أو عبر الرسائل النصية لرقم هاتف الجوال المصرح به من المتعامل، ولا يحق للمستخدم الاعتراض على أي تعديل يتعلق بنسب الرسوم و/أو العمولات الخاصة بالخدمة، ويعتبر استمرار المستخدم بالاشتراك بالخدمة قبولا منه لأي تغيير و/أو تعديل.

للمصرف ودون الرجوع إلى المتعامل خصم أي مصروفات أو رسوم أو عمولات مقابل الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها للمتعامل، وفق لوائح الرسوم والعمولات المصرفية المعتمدة في البنك.

يتحمل المتعامل وحده الضرائب والنفقات والعمولات التي تقع على عاتقه بنتيجة فتح هذا الحساب، ويفوض المصرف باقتطاعها من حسابه.

يعد المتعامل مسؤولاً عن صحة ودقة المعلومات التي أدخلها عند إنشائه للحساب الإلكتروني، ويتحمل كافة التبعات والمسؤوليات القانونية في حال وجود أي خلل أو خطأ عند إدخال البيانات الشخصية.

يتحمل المتعامل وحده مسؤولية المحافظة على سرية معلومات الدخول إلى حسابه (اسم المستخدم - كلمة المرور ..).

يجب على المتعامل إعلام المصرف في حال فقدان أو ضياع أو سرقة جهازه أو المعلومات المتعلقة بالحساب الإلكتروني، وذلك عن طريق الاتصال على الرقم الرباعي للمصرف ٩٣٩٨ أو الحضور شخصياً إلى المصرف للإبلاغ. وعلى المصرف إيقاف الحساب خلال ٢٤ ساعة من لحظة تبليغ المصرف ماعدا أيام العطل الأسبوعية أو الرسمية.

لا يحق للمتعامل استعادة أي رصيد غير مستخدم أو سحب أي رصيد نقداً من الحساب، وفي حال رغبته بذلك يجب تحويل حسابه لحساب مصرفي عادي من خلال مراجعته للمصرف.

إن المصرف غير ملزم بتنفيذ تعليمات المتعامل على الحساب في حال عدم كفاية رصيد الحساب لتنفيذ العملية المطلوبة.

يحق للمتعامل إلغاء حسابه الإلكتروني من خلال مراجعته لأحد فروع المصرف.

يتم تجميد الحساب الإلكتروني من قبل المصرف في حال عدم استخدام المتعامل للحساب لمدة ستة أو حسب تعليمات مصرف سورية المركزي النافذة.

في حال رغبة المتعامل تفعيل حسابه يجب زيارة أقرب فرع.

يحق للمصرف منع المتعامل من استخدام حسابه في حال ورود حجز قانوني أو تجميد أو في حال صدور أي عقوبات محلية أو دولية على اسم المتعامل.

يحق للمصرف إيقاف خدمات الحساب مؤقتاً أو نهائياً عند حدوث أي عطل في الشبكة أو في حال ارتأى المصرف بأن الضرورة تقتضي إيقافها، وذلك دون حاجة لإعلام المتعامل، ولا يحق للمتعامل في هذه الحالة مطالبة المصرف بأي تعويض أو مبالغ أخرى.

يحق للمصرف إيقاف خدمات الحساب نهائية ودون حاجة إلى إشعار المتعامل بذلك في حال قيام المتعامل بخرق الشروط والأحكام الحاضرة، أو الإدلاء بمعلومات خاطئة أو ناقصة أو مضللة أو إذا قدم المتعامل إقراراً أو تعهداً خاطئاً أو مضللاً أو إذا يدفع أي مبلغ مستحق في الوقت المحدد أو إذا توفي المتعامل. وإذا استخدم